PUBLIC

ANNEX 8.20

الفصل الثالث

وثيقة الشرعية الثورية

مارس القذافي الحكم والسلطة في البلاد منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩ استناداً إلى ما أطلق عليه " **شرعية الثورة** " دون أي محاولة منه لتثبيت هذا المصطلح في وثيقة أو إعلان يوضح مدلوله أو مفهومه أو حدوده.

وظلت هذه الفكرة قائمة وحاضرة وراء كل خطوة قام بها القذافي .. عند إعلان " الثورة الشعبية " في أبريل ١٩٧٣ وعند " إعلان قيام سلطة الشعب " في مارس ١٩٧٧ وعند الإعلان عن " فصل السلطة عن الثورة " في مارس ١٩٧٩، وعند الإعلان عن " الانفراجات الإصلاحية " في مارس ١٩٨٨ م.

لقد اكتفى القذافي في هذه المراحل كلها بالإشارة إلى " **الشرعية الثورية** " لماماً وبشكل خاص ومُبهم. من ذلك ما ورد على لسانه يوم ١٠ **أبريل ١٩٧٦** بعد الإعلان عن اكتشاف المحاولة الإنقلابية العسكرية في أغسطس ١٩٧٥ إذ قال مخاطباً الانقلابيين الذين كان من بينهم بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة [٢١] :

" إن الثورة تستطيع أن تُخرج الشمس في منتصف الليل .. وليس لهم (يقصد الإنقلابيين) من مصير إلا التصفية النهائية. **الشرعية الآن شرعية ثورية** .. والذي لديه شرعية ثورية هو الآن المسموح له بالعمل، أما غير الشرعية الثورية فممنوع ويسحق..."

لقد ظل الأمر على هذا النحو حتى أواخر عام ١٩٨٩ وتحديداً في السابع من أكتوبر من ذلك العام عندما ألقى القذافي خطاباً تنصّل فيه من أي مسئولية عن حكم ليبيا واتهم الشعب الليبي بالمسئولية عن الفساد القائم في الجماهيرية ودعاه إلى الثورة على نفسه [٢٢] :

> " أقول إن المطلوب **بعد عشرين سنة** هو ثورة الشعب على نفسه ... **أما بالنسبة لي فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن اعترف بأنني حكمت هذه البلاد في يوم من الأيام إطلاقاً** ... ومادام الشعب هو الذي بيده السلطة فهو إذاً المسئول عن الفساد ... كان همّي طوال العشرين سنة الماضية أن يحكم الشعب بدلاً من معمر القذافي وبدلاً من مجلس قيادة الثورة ... أنا أعتبر أن هناك فساد قمتم به، وأنكم الشعب بكامله قد انحرف .... أنا همي أن يحكم الشعب لأني لا أبغى الحكم، وإن كان الشعب هو الذي يحكم يجب أن يكون مسئولاً عن كل من يحكم ... **وبالتالي لا تحملوني مسئولية**

---

٢١ السجل القومي، المجلد السابع ٧٥/ ١٩٧٦ ص (٧١٤).

٢٢ السجل القومي، المجلد الحادي والعشرون ٨٩/١٩٩٠ ص (١٩٦ – ٢٠٩ ، ٢٤٢) وظل القذافي يردد هذه الادعاءات الشخصية حتى مارس ٢٠٠٧ م كما سنرى في فصول تالية.

أنني حكمت أي يوم في ليبيا .. السنوات الأولى كانت سنوات تأكيد الثورة .... وعليه مادامت السلطة في يدكم فأنتم المسئولون عنها، وأنا لا نبغي نحكم ولا حكمت في الماضي ... نحن لا نحكم ولو أننا نحكم لكانت البلاد الآن جنة، قلت لكم كنا نحكم عندنا ثقة في أنفسنا ونحكم حكماً ديكتاتورياً لأننا قمنا بالثورة وكنا ذبحنا أناساً كثيرين من أجل أن تعيش أجيال كثيرة معيشة سعيدة ... والآن أنا غير راض عن تصرفاتكم كلها التي تعملونها بين المؤتمرات واللجان مثل عدم رضائي عن الحكومة الملكية التي كانت تحكم، وهذه قمت عليها بثورة، أما الآن فالشعب من يقوم بالثورة عليه؟ الشعب هو الذي يقوم بالثورة على نفسه ... "

ولم تخرج معالم الثورة التي طلب القذافي من الشعب الليبي أن يقوم بها على نفسه، عن فقرات " **البرنامج الثوري** " التي تحدث عنها باستفاضة في الخطاب ذاته وكررها في الحديث الذي وجهه إلى المؤتمرات الشعبية في دورتها العادية الثانية لعام ٨٩ – ١٩٩٠ **يوم ١٩ يناير ١٩٩٠ م** [٢٣] .

كما دعى القذافي في ختام حديثه المذكور المؤتمرات الشعبية **لأول مرة** أن تبحث موضوع **الصلاحيات الثورية والاستثنائية له** ولمن بقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة وما صاغه بالعبارات التالية [٢٤] :

" والنقطة التي قد تبدو غريبة والتي أختم بها الحديث .. أنا وزملائي (أعضاء مجلس قيادة الثورة) وضعنا يختلف عن اللجان الثورية التي هي أفراد من الشعب ومن الممكن أن يكون عضو في لجنة ثورية أميناً للجنة شعبية .. "

" كل واحد عنده مهنة وعنده مؤتمر مهني يأخذ له حقوقه ويحدد له واجباته، ومؤتمر شعبي يمارس فيه السيادة والسلطة ولجنة شعبية مسؤولة أمامه، أما نحن فلا صلاحيات لدينا وتحملوننا مسؤوليات خطيرة .. اعتباراً من هذه الدورة هذا غير مقبول وناقشوها اعتباراً من غد السبت والشعب يتحمل مسؤوليته بالكامل .. ونحن نمشي في الشارع أنا وزملائي الذين قمنا بالثورة وانتزعنا السلطة بأرواحنا وبشجاعتنا من الأمريكان والإنجليز ومن الطليان ومن الأجهزة البوليسية ومن الملكية ودمرناهم كلهم وأعطينا السلطة للشعب وكان هدفنا أن يكون الشعب حراً، وما جئنا لنحكمه وإنما جئنا لنعطيه السلطة وهو يحكم نفسه بنفسه، وبالتالي دعونا نمشي في الشارع لا يقابلنا واحد ويكلمنا في حاجة، وإذا لم يعجبكم الوضع هذا وتريدوا أن نطلع إلى دولة أجنبية ونعلن أننا أخذنا جنسيتها هذه من الغد، وغداً أنا ماش لمؤتمر قمة اتحاد المغرب العربي حتى دون صلاحيات،

---

٢٣ السجل القومي، المجلد الواحد والعشرون ٨٩ / ١٩٩٠ ص (٤٢٧ – ٤٥٤).
٢٤ م. س. ص (٤٥٠ – ٤٥٤).

LBY-OTP-0005-0026

وقد قلتلهم في الاتحاد عندما يأتي دور الرئاسة على ليبيا لا تعملوا حسابا لي لأني لن أكون رئيسا لمجلس الرئاسة لأني لم أقبل أن أكون رئيسا لبلادي وقسموا الرئاسة على أربعة وليس على خمسة ... "

" أما نحن فنرجوكم لا علاقة لكم بنا في كل شئ ولا تحملونا أي مسئولية ... "

" وأقصد بهذا أن الشعب يقوم بثورة على نفسه ويتحمل مسؤوليته وتتركونا في حال سبيلنا ولا علاقة لكم بنا .. وإن قلتم لا ولن ندعكم تتركوننا ونعتبركم مسؤولين ويا معمر نعتبرك رئيس جمهورية وأنت مسؤول عن كل شئ .. إذن لكي أوكد لكم عدم مسؤوليتي نأخذ جنسية دولة أخرى لأبين لكم حقيقة ألا علاقة لي بما يخصكم .. نذهب للدعوة في العالم ونأتي إلى هنا ونطلع مثلي مثل أي مواطن .. **وإذا كان كل هذا لا يرضيكم فمن الغد حددوا لنا صلاحيات دستورية .. متى نتدخل ومتى لا نتدخل، وهل نحن مسؤولون أم غير مسؤولين .. وهل نحن مصونون أم غير مصونين ... "**

" ... وإذا كانت كل هذه الأشياء لا تعجبكم **قولوا وحددوا الصلاحيات** ومن الآن فصاعداً لن تبدو الأمور سهلة فنحن أحياناً نقوم بأشياء نرى أنه لابد من القيام بها وبلا صلاحيات يمكن أن يأتي واحد ويحتج عليها ولا تلومونا، **فأحياناً لا أستطيع أن أعمل حاجة من أجلكم لأنه ليست عندي صلاحيات**، وتقولون لماذا لم تفعل الشئ الفلاني وأقول لكم يا إخواننا السلطة عندكم وليست عندي أنا وتقولون: لا .. عيب عليك ألا تفعل كذا وتدع التسيب والفساد يستشري فينا .. **ماذا أفعل أنا والسلطة للشعب ؟! إذا حددوا لنا الصلاحيات متى نتدخل وإلى أي حد، وهل نحن مسؤولون أم غير مسؤولين ويوجه إلينا النقد أو لا يوجه إلينا**، وبعد ذلك لنا حق الاختيار ونستطيع أن نقبل أو نرفض وأذهب إلى اليمن أو الجزائر أو تونس أو مصر أو مالطا وسلامتكم، وزملائي نفس الموقف ... والسلطة للشعب ولا تراجع عنها والمؤتمرات واللجان في كل مكان ولا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل ومن تحزب خان، خان قضية الشعب، خان قضية الديمقراطية وهذه كلها ستسود في العالم ولابد أن يقام مجتمع الشركاء لا الأجراء، ولا رأسمالية ولا استغلال وهذه بالثورة وأنتم عندكم صلاحية الثورة إذا ضعوا حاجة استثنائية باسم الثورة ويقالون الثورة لأن هؤلاء قاموا بالثورة عندهم صلاحيات كذا وكذا وعند الضرورة يتصرفون ثورياً بالشكل الفلاني وتستطيعون بعد ذلك أن تفصلوها وتفهموها ... "

ولأن القذافي لم يكن واضحاً بشكل كاف بشأن ما كان يريده من الفقرات السابقة التي وردت بخطابه يوم ١٩ يناير ١٩٩٠ فلم تجر المناقشات داخل المؤتمرات الشعبية

وفقاً لما كان يتمناه القذافي وهو ما استوجب عليه القيام بمداخلاته المعروفة يوم ٢٧ يناير ١٩٩٠ في مداولات مؤتمر حيّ أبي سليم والتي جاء فيها على لسانه [٢٥] :

" بمتابعتي لتطور النقاش في المؤتمرات الشعبية خشيت أن يُفهم الأمر المطروح فهماً غير صحيح، وبالتالي يترتب عليه قرار للمؤتمرات غير صحيح لأنه مبني على فهم خاطئ .. ومن ثم أوضح بعض النقاط التي افترضت أني قلتها لكم في افتتاح هذه الدورة للمؤتمرات الشعبية لكن متابعتي لنقاش المؤتمرات تضطرني إلى أن أتدخل مرة أخرى حتى نوضح بعض النقاط .. "

ثم جاء إلى بيت القصيد في مداخلته قائلاً:

" أما **موضوع الصلاحيات التي من الممكن أن يكون قد حدث فيها سوء فهم، فالشرعية الثورية** لا أحد يستطيع أن يعطيها ولا أحد يستطيع أن يسحبها، وأنا عندما قمت بالثورة على رأس حركة الضباط الوحدويين الأحرار، أخذنا السلطة في الصباح وجلسنا على نفس الكراسي التي كان يجلس عليها الأمراء وحكام العهد المباد وبدأنا نصدر قرارات ثورية لمصلحة الشعب، ومنذ تلك اللحظة السلطة بطريقة طبيعية تحولت للثوار في صبيحة الفاتح، ونحن الذين سلمناها لكم عام ١٩٧٧ م وأن السلطة للشعب لا مناقشة فيها، ولا أحد يخدع نفسه ويقول السلطة للشعب والصلاحيات كل الصلاحيات لفلان الفلاني أو للقيادة .. يعني نعطيها للشعب وبعدها كأننا سحبناها منه .. لا، الشعب يجب أن يتحمل مسؤوليته، والشعوب يموت منها الكثير كل يوم لكي تصل إلى السلطة التي وصلتم إليها. "

" **السلطة أخذناها بالثورة والصلاحيات أيضاً أخذناها بالثورة**، ونحن الذين أعطيناكم السلطة وأعطيناكم الصلاحيات لكي تحكموا أنفسكم وهذا هو هدفنا أن الشعب يحكم نفسه بنفسه وهذه لا تراجع عنها، ولا ندم عليها، ولا تشاور فيها إذا أردناها، ولا يستطيع أحد أن يحولها منا إلا واحد يتغلب علينا بالقوة، ونحن تغلبنا على الناس الذين كانوا يحكموا قبلنا بالقوة وأخذنا منهم السلطة، وإلى الآن الثورة قائمة ومستمرة ومعناها الصلاحيات موجودة لدى الثوار، وكان هذا اختيارنا أن تكون السلطة شعبية، وهو تحول تاريخي في العالم كله وسيقوم على نظام الشركاء ونظام السلطة الشعبية .. وما يظهر الآن من تعددية الأحزاب هو الخطوة الأخيرة إلى الجماهيرية. "

---

٢٥ السجل القومي، المجلد الواحد والعشرون ٨٩/١٩٩٠ ص (٤٥٨، ٤٦٥ – ٤٧٠).

ثم استطرد القذافي موضحاً:

" أما ما قصدته هو تأكيد تقنين الشرعية الثورية، لأنه قد يأتي واحد ويتساءل .. حسن السلطة للشعب وأنتم القيادة ماذا تعملون؟! واحد أساء للشعب حولناه يرفع عليك دعوى أمام المحكمة والمحكمة تقول: هو على حق. لماذا حولتموه ؟! أو تصرفنا ضد جهة ما، تقول المحكمة: لماذا تصرفتم هكذا وأنتم لا سلطة قانونية عندكم والسلطة للشعب .. وأي حاجة تعملها يرفع واحد ضدك دعوى يكسبها .. إذن كيف تصرفنا هذا التصرف ؟ باسم الشرعية الثورية التي نمارسها وأنا الآن عندما أزور دولة أو أحضر مؤتمر قمة فذلك باسم الشرعية الثورية وليس لأن أحداً فوضني لأني مازلت في مكان الشخص الذي كان قبلي وكان يقوم بهذه الصلاحيات. "

" والشرعية الثورية هي التي أدت إلى قيام سلطة الشعب وإفتكاك السلطة من مالكيها بالثورة وتمكين الشعب ولو لم تكن عندنا الشرعية الثورية كيف نقيم سلطة الشعب ونحول الملك والوزراء والسفراء والأمراء والمحافظين والدستور ونحول الإنجليز والأمريكان والطليان ونسترد أملاك الشعب ونحول السماسرة الهاربين في الخارج ويعملون مع المخابرات الأمريكية ويدبرون المؤامرات ضدكم وذبحتم الذين تسللوا منهم إلى هنا، هؤلاء الذين أخذنا منهم حقوقكم المسلوبة وأعدناها إليكم والأرض التي كانت كلها تقسيم فلان وتقسيم فلان وهي أرضنا التي مات فيها أهلنا واستشهدوا في الدفاع عنها وروتها دماؤهم ثم يأتي واحد استغلالي إقطاعي يكتب عليها تقسيم فلان لأنه سرق أموال الشعب وأصبح غنياً، والشعب يخرج منها. لقد أعدنا الأموال للشعب وأعدنا الأرض إلى أصحابها وأرجعنا السلطة للشعب وهرب أعداء الشعب. "

" هذه هي الشرعية الثورية وهي التي مكنتنا من أن نقيم سلطة الشعب ونتخذ الإجراءات الاقتصادية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية التي عاد بها البترول إلى الشعب، والشرعية الثورية لا تزال قائمة، وباسمها نتصرف حتى بروتوكولياً فنذهب لزيارة دولة أو تمثيل ليبيا في مؤتمر قمة أو الاتحاد المغاربي .. والبعض يسألونني: هل أنت رئيس أو ملك ؟ أقول أنا أقود الثورة وأنا الذي قمت بهذه الأشياء كلها، وأحياناً أكلف زملائي بمهمات سياسية ... من أين لي بهذا التصرف؟ من الشرعية الثورية.

وليس في الشرعية الثورية إعطاء الصلاحيات أو السلطات لفلان الفلاني .. هذه أنا لا أقبلها .. فالشرعية الثورية ليست قضيتي ولا قضيتكم .. إنها حق مكتسب بحكم الثورة "

ثم يضيف القذافي في المداخلة ذاتها:

" الذي يترتب على **الشرعية الثورية** قيادة الثورة التي تعني قيادة الجماهير الشعبية مباشرة أو بواسطة الفعاليات الثورية أو القيادية الأخرى .. أعني من الشرعية الثورية بالنسبة لنا في قيادة الثورة أن نقود الجماهير مباشرة أو من خلال فعاليات ثورية أو قيادية، ومعنى هذا أنني أستطيع أن أقود العمال مباشرة أو أدعو اتحاد العمال ليبلغ العمال بأن يعملوا كذا وكذا في السلم أو الحرب، أو نقود الطلاب أو ندعو أمناء المؤتمرات الشعبية الطلابية ليبلغوا المؤتمرات الطلابية بأن تعمل كذا وكذا، أو نقود الفلاحين مباشرة أو ننادي المؤتمر الفلاحي ونقول له بلغ الفلاحين بأن يعملوا كذا وكذا أو نقود الحرفيين والمهنيين المسلحين مباشرة أو عن طريق ضباطهم .. هذه قيادة الثورة وتعني قيادة الجماهير أن تعمل كذا وكذا .. **وهذه مترتبة على الشرعية الثورية التي لا تعطي ولا تؤخذ إلا بالقوة** وأقصد أن نؤكد نحن الشعب الليبي أن **الشرعية الثورية** تعني قيادة الجماهير الشعبية مباشرة أو بواسطة الفعاليات الثورية أو القيادية وليس أن نعطي فلاناً صلاحيات فهذه أشياء تخصكم ولا علاقة لي بها .. أما زملائي الأخرون فأنتم أحرار معهم تستطيعون أن تطلبوا من عبد السلام جلود أو الخويلدي أن يمسك اللجنة الشعبية أو أبي بكر أو مصطفى يمسك أي حاجة أو مؤتمراً أنتم أحرار، ولكن ليس معنى هذا أن تعتمدوا عليهم، اعتمدوا على أنفسكم وتعرفوا على الخطأ ولا شئ مستحيل وماذا تشكون منه وكيف تعالجونه وبأي طريقة تعالجونه وتنفض المؤتمرات بعد أن تصاغ هذه الأشياء. "

ثم يخلص القذافي إلى القول:

" إذن ليس **هناك شئ اسمه إعطاء صلاحيات لفلان** ويكلف بكذا ولا أحد يعطيني صلاحيات بالمرة، وقد تكلمت عن **الشرعية الثورية**، ولما قلت نقبل قصدت بها أنني أقبل أن **أمارس الشرعية الثورية** أو أن نطلع من ليبيا نهائياً وأقول سلامتكم واقعدوا أنتم بثورتكم وشرعيتكم وسلطاتكم وأنا أمارس شرعيتي **أو لا أمارسها أنا غير مسؤول أمام أحد** .. إن الذي قام بالثورة ليس مُعيّناً. أما الذي يعطي الصلاحية فهو منكم تعطونه أو لا تعطونه ومن ثم هو مسؤول أمام الذي عينه ويحاسب أمامه. أما الذي قام بالفعل أصلاً يعني **الشرعية الثورية** ليس فيها إذا لم يعجبنا نحوله وإذا عجبنا نبقيه هذا يتوقف على ضميره، فهو صاحب قضية وأنت لم تكلفه للقيام بالثورة وإنما هو الذي قام بها بنفسه، إذاً هو مسؤول أمام نفسه أمام ضميره .. لو أنك قلت له غداً قم بالثورة ثم قام بالثورة وانحرف بها يمكن أن تقول له أنا قلت لك قم بالثورة بالشكل الفلاني، كيف تقوم بها بالشكل الفلاني؟ إما أنه قام بها بنفسه وضحى بنفسه وتحمل مسؤوليته بنفسه فهذا **مسؤوليته أمام ضميره وهو ليس مسؤولاً أمام أي واحد آخر** ..

الشرعية الثورية مسؤولة أمام الضمير لأنها هي المبدعة لهذا العمل الثوري .. الله هو المبدع " بديع السموات والأرض " من الذي يحاسبه [٢٦] ؟! زوابع عواصف فجر الدنيا كلها أتى بيوم القيامة .. من الذي يسأله ؟! لا أحد، لأنه ليس هناك من عينه وقال له " استغفر الله " كن إلهاً، أخلق الكون بهذا الشكل ولا تعمل فيه اضطراباً ! لا يصح هذا لأنه سبحانه وتعالى هو الخالق المبدع يقول للشئ كن فيكون فعال لما يريد. رحمن رحيم " بديع السموات والأرض " وبالتالي نحن الذين قمنا بالثورة مسؤولون أمام ضمائرنا. "

وفي مطلع شهر فبراير ١٩٩٠ نشرت صحيفة " **الموقف العربي** " [٢٧] أن **المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات المهنية أبرقت إلى " قائدة الثورة " العقيد القذافي " معلنة تمسكها بسلطة الشعب واستعدادها للدفاع عنها في وجه أي محاولة تستهدف النيل منها، ومؤكدة التزامها بالنهج العقائدي الثوري الذي رسمه ...".** كما أكدت البرقيات ذاتها " ثقتها في قدرة " القائد " على تجاوز كل ما من شأنه أن يحاول عرقلة **البرنامج الثوري، وبايعته روحاً للثورة وصانعاً لسلطة الشعب ومرشداً لها لتأكيدها وتجذيرها ... ".** كما أشارت الصحيفة في العدد ذاته إلى أن **حركة الضباط الوحدويين الأحرار** أصدرت بياناً قالت فيه بأن " **القائد " سيبقى هو الأمين والمفكر والمرشد للشعب** الليبي ... " كما أضافت الصحيفة أن البيان " **دعى المؤتمرات الشعبية الأساسية لمنح قائد ثورة الفاتح جميع الصلاحيات التي تمكنه من قيادة المسيرة الثورية ... "**

وأمام هذه " الجرأة " و " الوضوح " من قبل القذافي حول ما كان يريد من المؤتمرات الشعبية أن تقرره حول موضوع " **الصلاحيات الثورية** " و " **الشرعية الثورية** " لم يكن غريباً أن يصدر مؤتمر الشعب العام يوم ٩ مارس ١٩٩٠ في ختام اجتماعاته التي امتدت من الثاني وحتى التاسع من الشهر ذاته، ما أطلق عليه " **وثيقة الشرعية الثورية** " [٢٨] والتي نصت في فقرتها الأولى على أن:

" **تكون التوجيهات التي تصدر عن قائد الثورة ملزمة التنفيذ** "

كما أكدت في فقرة أخرى منها أن:

" **أن الشرعية الثورية (التي يجسدها قائد الثورة) تستند على قانون الثورة الطبيعي وهي بذلك حق مكتسب (له دون غيره) غير قابل للنقص أو السحب.** "

---

٢٦ لا يخفى ما في هذه العبارة من تأله وكفر ...

٢٧ صحيفة ناصرية تصدر بالقاهرة، العدد (٤٠٧) السنة العاشرة ٢٩ يناير – ٤ فبراير ١٩٩٠.

٢٨ راجع الملحق رقم (٣٣) وجرى نشر الوثيقة بالعدد ٣٢٤٧ من جريدة " العرب " اللندنية الصادر يوم ١٢ مارس ١٩٩٠ والعدد ٤١٤ السنة العاشرة من مجلة " الموقف العربي " الصادرة ١٩ – ٢٥ مارس ١٩٩٠.

كما نصت في فقرة أخرى على:

" أن الشرعية الثورية ليست هبة، ولكنها مترتبة على انتصار ثورة الفاتح العظيمة، وشرعية قائد الثورة مترتبة من كونه قائداً لهذه الثورة العظيمة. "

ولا يخفى أن هذه الوثيقة بما انطوت عليه من نصوص مجحفة نسفت كل ما بقى من ادعاءات النظام حول " سلطة الشعب " وحول توجّهات القذافي " الإصلاحية " التي أخذ في التلويح بها منذ مارس ١٩٨٨، وتتأكد هذه الحقيقة بشكل أكثر جلاء عند ملاحظة الخطوات الأخرى التي أقدم النظام على اتخاذها بالتزامن مع إصدار تلك الوثيقة والتي كان أبرزها:

(١) تبني مؤتمر الشعب العام في ختام الدورة ذاتها لما أطلق عليه " البرنامج الثوري " الذي وصفه القذافي بأنه " صعب ويحتاج إلى تضحيات جسيمة "، والذي لم يكن سوى تجميعاً لأفكار القذافي التي سبق له أن عرضها على المؤتمرات الشعبية وقامت برفضها (كمنزلية التعليم وإلغاء التعليم الابتدائي وإلغاء التعامل بالنقود واستبدالها بالمقايضة ...

(٢) إصدار القذافي لتعليماته بإعادة تشكيل وبناء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والدفع بعناصر اللجان الثورية إلى السيطرة على كافة المواقع القيادية في تلك الهياكل والتحكم فيها.

(٣) إعادة تشكيل الوزارة (اللجنة الشعبية العامة) في سبتمبر ١٩٩٠ بما يمكن من سيطرة اللجان الثورية على المواقع الحساسة فيها حيث شغلت هذه العناصر الثورية مناصب رئيس اللجنة الشعبية العامة (أبو زيد درودة) وأمين التكوين والتدريب المهني (معتوق محمد معتوق) وأمين المواصلات والنقل (عز الدين محمد الهنشيري) وأمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي (إبراهيم البشاري) وأمين الإعلام والثقافة (علي ميلاد أبو جازية).

(٤) إعادة تنظيم القوات المسلحة الليبية تحت ستار " حلّ الجيش الليبي "، حيث قام بتسريح كافة العناصر العسكرية التي يشك في ولائها المطلق نحوه، وقد تم ذلك في ضوء المعطيات الجديدة التي قامت بعد الهزائم العسكرية التي منيت بها قواته في تشاد منذ أواخر عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ وحتى سبتمبر من العام ذاته.

لم يكن غريباً أن تشهد الحقبة التي أعقبت إصدار " الوثيقة الشرعية " وقوع المزيد من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الليبي، سواء في شكل التحريض المتواصل من قبل القذافي على إهدار هذه الحقوق [٢٩] ، أو في شكل الممارسات الفعلية التي قامت بها اللجان الثورية وأجهزة النظام الأمنية.

---

٢٩ راجع السجل القومي، المجلدين الحادي والثاني والعشرين ٨٩/١٩٩٠ ، ٩٠/١٩٩١.

ففي الخطاب الذي ألقاه القذافي يوم ١٩٩٠/٦/١٤ أمام منتسبي قطاع العدل، قال وبالحرف الواحد:

إن ما يسمى بالاتجاه الإسلامي هو حاجة سياسية كما أنه عملية استبدال للدين بهذا الاتجاه السياسي الذي يعني الجرائيم والأمراض التي يجب أن نقاومها بدون رحمة ولا نسمح إطلاقاً بأن يتفشى هذا المرض في المجتمع لأنه عندما نكتشف إنساناً مصاباً بمرض معد مثلاً يجب أن لا نتركه بل يجب أن يعرض على الطبيب وينظر في أمره بحجزه بعيداً عن الآخرين."

وفي خطاب القذافي يوم ١٩٩٠/٧/١٩ أثناء لقائه بأشبال وبراعم وسواعد الفاتح أورد ما نصه:

" أي إسلام هذا هذه دوّا فارغة .. تلقوا واحد منكم يقول الدعوة وإلا الجهاد وإلا الإخوان **تقطعوا له رقبته** وتلوحوه في الشارع زي إنكم مسكتو ذئب، ثعلب، عقرب، هذا سم هذا شيطان هذا زنديق. "

" وحتى واحد توا أصيب بالسرطان .. التكفير وإلا التبليغ وإلا الإخوان هذا خلاص ما يفيد فيه إلا **الذبح** انتهى أمره هذا زي البقرة المجنونة .. تسمعوا في بريطانيا البقرة المجنونة ؟ مش تسمعوا في بريطانيا البقر المجنون ؟ مليون بقرة أعدموها لأن خلاص مجنونة معاش تنفع تعدي غيرها، هذا بقرة مجنونة خلاص أعدموها، واحد في الإخوان في التكفير في الهجرة **انتهى أمره خلاص. تعدمه** لأنه هو ما عاد ينفع ويبضّر الآخرين .. عنده مرض معدي .. المرض ينتقل بين من ؟ بين الأصحاء والضعفاء ؟ بين الضعفاء .. أيه مزبوط. "

وفي يوم ١٩٩٠/٨/٦ قال القذافي، عبر الدائرة المغلقة خلال لقائه بخريجي وخريجات معاهد المعلمين وثانويات العلوم السياسية، بحق المعتقلين من ذوي الاتجاه الإسلامي في ليبيا (الذين جرى اعتقالهم على مدى عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠) ما نصه:

" العقلية هذه لازم تستأصل من جذورها **وتعامل كما تعامل الصراصير وتعامل كالذئاب** .. وإذا فيه " فليت " تبخوه عليه تموت في حينها. شن العقليات السخيفة هذه ؟! نموذج من النماذج اللي موجودة اليوم والتي يعني يجب **استئصالها وذبحها**. إذن ما عندناش وقت لها الدوّا الفارغة هذه. اللي نلقاه بها الشكل **يصفى** باعتباره مرض خطير. "

" اسمعوا .. العقليات هذه لازم .. هذه زي التعفنات وإلا الغمق وإلا اللبز هذا اللي قاعد عرجون لازم من هزه باش تطيح .. والأوراق هذه متاعت الخريف اللي قاعده غير هشة تنهز هذه الشجرة باش تطيح هذه الأوراق .. والله حرام حتى نضيع وقتنا في مسجد وإلا في مدرسة وإلا في قاعة زي هذه .. على ها التفاهة. هذا مرض ما يناقش. قصدي واحد عنده مرض

معدي كالبقرة مصابة بجنون .. البقر اللي تسمعوا في بريطانيا أعدموا مليون بقرة لأنها مصابة بجنون البقر .. معادش فيه فائدة لا من حليبها لا من لحمها. ولا حتى كان سكرت عليها دار يتقي شرها لأنها سمها بيطلع حتى من الشبابيك متاعت الدار وإلا الباب متاع الأسطبل .. بيطلع للمنطقة اللي حولها يموتوا بها. ولهذا أعدموا مليون بقرة. هذا بقرة مصابة بمرض جنون البقر .. **اللي نلقوه مصاب الزندقة يعدم.** "

وفي خطاب آخر للقذافي يوم ١٩٩٠/٩/١٦ أثناء لقائه بالأمناء العامين للنقابات والروابط المهنية على مستوى البلديات ورد على لسانه وبالحرف الواحد:

" في هذا المجتمع دائما نكرر أن اللي بيعمل حزب وخاصة اللي بيستغل الدين واللي بيدخل في الزندقة **سيسحق** لأن هذا مرض مش مسموح به، لا تسمح به السلطة الشعبية .. **هذا قطع الرقاب ما فيها شك** .. ما نسمحش به .. أنا قصدي من مسئوليتي أمام الليبيين بنبّه كل عائلة، وكل أخ، وكل زوجة، وكل أب، وكل أم، وكل أخت، وكل أخ، وكل واحد ننبه اللي يصاب بهذا المرض الله غالب مثل ما واحد نكتشفوا نلقوا فيه مرض خطير، مرض السيدا ... "

ووسط هتافات من الحاضرين تردد " صفّوهم بالدم يا قائد .. سير ولا تهتم يا قائد.. لا ترحم من خان يا قائد .. " واصل القذافي خطابه قائلاً:

" هذه ما فيها شك .. مضبوط يعني أنا بنعلن .. نحن نعلن بزاعتنا ونحن نبني السلطة الشعبية ما عندناش وقت لتخريب السلطة الشعبية ولا عندنا وقت للدوّا الفارغة والدجل ولا الديماغوجية، ولا التزييف .. وهادوم ناس ما ناقشناهم وضعوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكباراً، جابوا لهم شريط محاضرة قالوا لهم تفضلوا اسمعوا .. قعدوا يقولوا .. [لم يستكمل] خلاص ماهمش هكي .. **جيب السيف اقطع رقابهم في ستين داهية.** مظبوط هذه ما فيها شك بس أنا ننبّه ذويهم وأهلهم وأقاربهم .. ننبهم على جنبهم .. بنبني سلطة شعبية ما نسمحش لا بحزب ديني راهو ولا بحزب مش عارف من ولا بحزب شيوعي ولا بحزب من هاي كلها ... "

" اللي يقولوا ليس تتكلم هذا الكلام وإلا ليش تعاود فيه وتكرر فيه .. **أنا نكرره ومازلت نكرره** لأني نعرف مصيرهم الناس هادوم هو **السحق** وبالتالي نقول لهم، أعذر من أنذر ... ماشي هاي مفروع منها، وهاي أكيد يعني سيحصل، لكن أنا نبغي من الآن نعطي فرصة، وننبه ها الناس وننبه أهلهم حتى ما يقولوش **والله إنتم شنوا قتلتوا فلان ؟ ليش قبضتوا على فلان ؟** هذا قتل نفسه وقبض على نفسه ...

إذن السلطة الشعبية في ليبيا ما عادش فيها نقاش بكل **ويسحق من يعاديها** .. يجوز بعد هذا التوضيح معادش نتكلموا أكثر على هـذا الموضـوع إذا كان الناس فهمت، ويبدأ العمل منك وغادي **تلقى زنديق يقتل.** "

وفي خطاب ألقاه القذافي أمام الملتقـى الثالـث عـشر لحركـة اللجـان الثوريـة يوم ١٩٩٠/١٠/٢٦ ورد ما نصه:

" لكن عندما تصبح السلطة هي الشعب ليس هناك جهة تعـادي الـسلطة أو تداهمها لأن الشعب هو السلطة إلا أعداء الشعب يتـآمرون علـى سـلطة الشعب وهؤلاء يجب أن **يتم سحقهم بدون مناقشة**، لما تصبح السلطة عند الجماهير. من يعارض الجماهير **يجب يسحق تحت أقدام الجماهير حتـى بلا محاكمة .. بلا محاكمة** .. كلام فارغ ما فيه نقاش أبداً مع من يعترض سلطة الجماهير .. **ما تسمعوش القطاف الفارغ .. حقوق الإنسان قانون .. محكمة .. عدو الشعب يسقط تحت أقدام الشعب بدون محاكمة .. مـا تحاكموهش .. ما فيه محكمة** .. آلاف الناس تزحـف علـى أي واحـد يعترض سلطة الشعب تدوسه بأقدامها .. **الجمـاهير مـا تحـاكم أبـداً .. الجماهير تداهم موش تحاكم.** لما واحد يعترضه شو بيوقف الـسيل فتـرة وبيقعد يناقش فيها لماذا أنت اعترضتني؟ إلى أين أنت ذاهب وشن اسمك ؟ يداهمه وبعدي يلوحه على الضفة ميت. **هذه الجماهير تيار توقف قدامـه تسحق .. أعداء الشعب يتم سحقهم بدون محاكمة** .. لما تكـون الـسلطة عند الشعب مقدسة. "

كما كرر القذافي هذه الأقوال خلال خطابه الذي ألقاه عبـر الـدائرة المغلقـة فـي المؤتمر الطلابي الثوري بالجماهيرية يوم ٢٧ **يناير** ١٩٩١ حيث جاء به:

" لما الشعب يحكم نفسه بنفسه، من بيعارض؟ من اللي بيعارض؟ إذا واحـد شاذ في ستين داهية .. هذا أهبل .. زي ما نلقي واحد ليبي توا بيعـارض السلطة الشعبية في ليبيا .. أهبل .. معناها بيعـارض الـشعب الليبـي .. بيعارض المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .. هذا حتى فكر ما عنـداش ولا عنده ثقافة ولا عنده عقل بكل .. هذا واحد هرواك .. وبالتالي **واحـد يعارض السلطة الشعبية، وكم مرة تكرر فيها هذه، يسحق بلا محاكمة .. هذا يسحق بلا محاكمة أينما وجد في الداخل أو في الخارج.** "

وفي خطاب آخر ألقاه القذافي يوم ٢٧ **أبريل** ١٩٩١ في الجلسة الافتتاحية الأولـى للمكتب الدائم للمحامين العرب بمدرج " سناء المحيدلي " بجامعة العرب الطبيـة بمدينـة بنغازي أورد ما نصه:

" إذا كان النظام الجماهيري في ليبيا والسلطة للشعب وهناك ناس يريـدوا أن يحكموا الشعب الليبي **يجب القضاء عليهم وقد نقيـد حـريتهم ونقـضي**

عليهم وهذا الذي حصل في مرة من المرات وتم الاحتجاج عليها. هناك ناس يريدوا أن يحكموا الشعب الليبي حزب يحكم الشعب الليبي لا يمكن. الشعب الليبي يحكم نفسه بنفسه، الذي يعارضني في هذه الحالة لازم أزيله من الطريق. ماذا تسموها ؟ قمع ؟ ديكتاتورية ؟ لما الشعب يحكم، أي معارضة ضد الشعب يجب أن تسحق. "

هذه عينات [30] فقط مما ورد على لسان القذافي منذ إصدار وثيقة الشرعية الثورية وإن أخطر ما في هذه العبارات ليس هو فقط ما تنطوي عليه من استهتار بحياة الإنسان الليبي وحرياته وانتهاك لسائر حقوقه الأساسية، وليس مجرد كونها صادرة عن شخص كان يدعي – وأمام العالم أجمع – قبل أشهر قليلة خلت أنه محرر للشعب الليبي بل وللبشرية جمعاء، وأنه مع حرية الإنسان وكرامته أينما وجد وأنه سيعمل جاهداً على إلغاء عقوبة الإعدام في بلاده، وأنه طلب اعتباره عضواً في منظمة العفو الدولية، وأنه مُعلِنٌ " الوثيقة الخضراء " لحقوق الإنسان في عصر الجماهير " التي تفوق " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " الصادر عن الأمم المتحدة، **وإنما يكمن أخطر ما في هذه العبارات والتصريحات أنها تصدر في ظل " وثيقة الشرعية الثورية " التي تجعل من " كافة التوجيهات الصادرة عن قائد الثورة القذافي ملزمة التنفيذ من قبل جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في الجماهيرية " والتي تجعل القذافي وخطبه تملك قوة القانون بل وما يتجاوز قوة القانون.**

ومن ثم فلم يكن غريباً أن تنطلق لجان القذافي الثورية وأجهزته الأمنية في ظل تلك الخطب والتصريحات تلاحق المواطنين ممن يشتبه في معارضتهم للنظام بالاعتقال التعسفي وبالتعذيب وبالقتل وهو ما أشارت إليه المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في تقاريرها الخاصة بالسنوات ١٩٨٩ – ١٩٩١. [31]

---

٣٠ راجع ما ورد على لسان القذافي أمام الملتقى الثالث عشر لحركة اللجان الثورية يوم ١٩٩٠/١٠/٢٦ وأثناء خطابه يوم ٢٧ يناير ١٩٩١ عبر الدائرة المغلقة في الملتقى الطلابي للثوري الثاني وخطابه يوم ٧ أبريل ١٩٩١.

٣١ راجع على سبيل المثال تقرير منظمة العفو الدولية الصادر بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٦ بعنوان " دواعي قلق منظمة العفو الدولية بشأن المعتقلين السياسيين في ليبيا في ضوء الإصلاحات التشريعية الحديثة " راجع أيضاً تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الخاصة بالسنوات ١٩٨٩ – ١٩٩١، راجع أيضاً العدد (٣٧) من مجلة " الإنقاذ " الخاص بحقوق الإنسان في ليبيا – سبتمبر ١٩٩١، وكذلك التقرير الذي أصدرته الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام ١٩٩٩ حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا ١٩٦٩ – ١٩٩٨.

إن أحداً لا يشك في أن " وثيقة الشرعية الثورية " وما انطوت عليه من نصوص مستهترة بإرادة الشعب الليبي وبحقوقه، وما صاحبها من خطب القذافي وتصريحاته التحريضية، ومن ممارسات قمعية بالغة في الهمجية من قبل أجهزة النظام ولجانه الثورية، يجعل من كافة الادعاءات التي أطلقها القذافي منذ مارس ١٩٨٨ بشأن " الإصلاحات " المتعلقة بحقوق الإنسان الليبي وفي مقدمتها إصدار " الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير " مجرد عبث واستخفاف رخيص بعقول كافة الذين حملوا هذه الادعاءات محمل الجد.[٣٢]

٣٢ للافت للنظر أن أحداً من المشاركين في الندوة النقاشية التي نظمتها مجلة " عراجين " يوم ٢٠٠٦/١٠/٦ حول " ليبيا من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية " لم يشر إلى وثيقة الشرعية الثورية من قريب أو بعيد في حين أننا على يقين بأن أحداً منهم لا يغيب عنه مدى ما تشكله هذه الوثيقة من استحالة في طريق العودة إلى الشرعية الدستورية أو حتى مجرد الدعوة إلى هذه العودة.